ايضا وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها بثمن المثل وهو القدر اللائق
به في ذلك الزمان والمكان فلو غلا بعض المنازل او محال الماء المعتادة
عن ذلك فلا وجوب لانه ان لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه وان حمله عظمت المؤنة وكذا
لو لم يجدها او وجدها الا باكثر من ثمن المثل وان قلت الزيادة قال الاذرعي وغيره وكان
هذا كتمثيل الرافعي بحمل الزاد من الكوفة الى مكة وحمل الماء مرحلتين او ثلاثا باعتبار عادة
طريق الحاج واما طريق مصر والشام فاعتاد حمل الزاد الى مكة والمياه المراحل الاربع
والخمس فينبغي اعتبار الطرق المختلف باختلاف النواحي انتهى وانما يتجه مع ما فيه انا لم نر
عرف كل ناحية بذلك وكثير من اهل مصر والشام لا يحملون ذلك اصلا اتكالا على وجوده
في مواضع معروفة في طريقهم ووجود علف الدابة في كل مرحلة لان المؤنة تعظم
في حمله لكثرته كما نقلاه عن جمع واقراه لكن بحث في المجموع ما صرح به غيره من اعتبار العادة
فيه ايضا واعتمده الاذرعي وغيره قالوا والا لم يلزم اقتناء الخ اصلا ويشترط في الوجوب
على المرأة اذا لم فلو استطاعت ولم تجد من يأتي لم يقض من تركتها على المعتمد ان يخرج
معها زوج ولو فاسقا لانه مع فسقه يغار عليها من مواقع الريب وبه يعلم ان من علم
انه لا غيرة له كما هو شأن بعض من لا خلاق لهم لا يكتفى به او محرم بنسب او رضاع او
مصاهرة ولو فاسقا ايضا بالتفصيل المذكور في الزوج فيما يظهر فيهما ويكفي على الاوجه رفيق
واعمى لها حذق يمنع الريبة واشترط البلوغ في النسوة على ما يأتي احتياطا وكأنهن مطلوع
فيهن وكونه في قافلتها وان لم يكن معها لكن بشرط قربه بحيث تمتنع الريبة بوجوده
والحق بهما جمع عبدها الثقة اي اذا كانت هي ثقة ايضا والا جبني المسرح اذا كانا
ثقتين ايضا لحل نظرها لها وخلوتها بها كما يأتي او نسوة بضم اوله وكسره ثلاث فاكثر
ثقات اي بالغات متصفات بالعدالة ولو اماء ويتجه الاكتفاء بالمراهقات بقيدة
السابق ويحارم فسقن بغير نحو زنا او قيادة وذلك لحرمة سفرها وحدها وان قصر
وكانت في قافلة عظيمة كما صرحت به الاحاديث الصحيحة الخ في استثنائها وجه يعينها

عفى

عفى لكن نازع جمع في اشتراط ثلاث للصحيح بكلايهما وقالوا ينبغي الاكتفاء باثنتين ويجاب
بان خطر السفر اقتضى الاحتياط في ذلك على انه قد يعرض لاحدهن حاجة تبهر ونحو
فتذهب اثنتان ويبقى اثنتان ولو اكتفى باثنتين لذهبت واحدة وحدها فيخشى عليهما
واعتبار رهن انما هو للوجوب اما الجواز فلها ان تخرج لا لغرض الاسلام مع امرأة ثقة كما
في مواضع من المجموع فيها مسيلتان كما يصرح به كلامه فيتضح مسلم خلافا لمن توهم تناقض
كلامه ولها ايضا ان تخرج له وحدها ان تيقنت الامن على نفسها هذا كله في الفرض ولو نذرا
او قضاء على الاوجه اما النفل فليس لها الخروج لسعي نسوة وان كثرن حتى يحرم على
المكية التطوع بالعمرة من التنعيم مع الشباب خلافا لمن نازع فيه نعم لو مات نحو المحرم
وهي في تطوع فلها اتمامه ويشترط في الخنثى المشكل محرم رجل او امرأة ويكفي نساء بناء
على الاصح من حل خلوة رجل بامرأتين وفي الامرد الاوجه اغلاقا للحق اغلاقا ما يأتي في نظيره ان يخرج
معه سيد او محرم يأمن به على نفسه على الاوجه والاصح انه لا يشترط وجود محرم او نحو
زوج لاحد من لم تقدر من انقطاع الاطماع عنها جتماعهن والاصح انه يلزمها
اجره مثل المحرم او الزوج او النسوة اذا لم تخرج من ذكر لا بها كاجرة البذرقة
بل اولى لان هذه لمعنى فيها فاشبهت مؤنة الحمل وفارقت وجوبها تعجيل دفعها
في الحياة ان تفسق بذنب او نحوه غضب والاستقرار ان قدرت عليها حتى يحج عنها من
تركتها وليس لها ايجار محرمها الا ان كان قنها او زوجها الا ان افسد حجها او لم يسلم
احجاجها فيلزمه بذلك بلا اجرة الرابع ان يثبت على الراحلة او نحو المحمل بلا مشقة
شديدة فان لم يثبت اصلا او ثبت بمشقة شديدة ومرض بطيء انتفت استطاعة
المباشرة وعلى لا عمى الخ والعمرة ان وجد مع ما مر قائدا يقوده لحاجته في تلك
عند ركوبه ونزوله لاستطاعة ح ويظهر انه يشترط فيه ما قدمته في الشريك وهو
اي القايد في حقه كالمحرم في حق المرأة فيأتي فيه ما مر ثم ويشترط في مقطوع نحو
اربعة وجود معين له والمحرم عليه لسفر كغيره في وجوب الحج لانه مكلف حر
لكن لا يدفع المال الذي هو من مال السفيه اليه لانه يتلفه وكذا مال نفسه